أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

# الى الأمام

FORWARD

الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اثنين

2024\02\05

رئيس التحرير: توما حميد | tomahamid69@yahoo.com | WP-IRAQ.COM | العدد: 200


## حربان في آن واحد على غزة

نادية محمود

بعد ان شنت اسرائيل عملية ابادة جماعية قل نظيرها والتي اودت بحياة اكثر من ٢٧ الف قتيل، و اكثر من ٦٦ الف جريح، وبعد تدمير البنية التحتية لقطاع غزة. تقوم اليوم ١٧ دولة مساندة لاسرائيل بشن حرب ثانية عبر فرض حصار اقتصادي وانساني على غزة، وذلك عبر وقف تمويلها لمنظمة الانروا( وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى). وهي المنظمة المسؤولة عن تقديم المساعدات الى الفلسطينين منذ ٧٥ عاما،اي منذ طرد الفلسطينيين من ديارهم عام ١٩٤٦-١٩٤٨. وهي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه مليونين من اهالي غزة في الحصول على موادهم الغذائية والدوائية والمستلزمات الحياتية الاساسية الاخرى، اضافة الى ثلاثة ملايين في القدس الشرقية ودول الجوار: سوريا والاردن ولبنان.

جاء هذا القرار على خلفية صدور قرار محكمة العدل الدولية بتوفير المساعدات الانسانية والسماح لها بالمرور من الجانب الاسرائيلي الى غزة، وتحديا لقرار المحكمة الدولية، ونقضا له، بتسهيل تقديم المساعدات الانسانية ووصولها الى اهالي غزة. حيث ادعت اسرائيل بوجود ١٢ موظفا من اصل ٣٠ الف موظف يعملون لدى هذه المنظمة الدولية، في حركة حماس اسهموا باعمال ٧ اكتوبر. ومع ان التحقيقات لم تنته بخصوص وجود علاقة لهؤلاء ال ١٢ التي تدعي اسرائيل باشتراكهم، الا ان الاونروا قامت بتحقيقاتها، وقامت بطرد ٩ من موظفيها ممن اشتبهت بوجود علاقة لهم مع حركة حماس. لقد عوقبت الاونروا والشعب الفلسطيني، علما ان هنالك فرق لا تخطأه العين بين مشاركة افراد في عملية ٧ اكتوبر عن مشاركة المنظمة اي الانروا فيها. فمشاركة افراد في حماس، لايعني بانه تم تأييده من قبل المنظمة.

ان هذه الدول السبع عشر وهي ( الولايات المتحدة، وبريطانيا، واليابان واستراليا، وهولندا، والمانيا، وايطاليا، والنمسا، وغيرها من دول اوربا الشرقية) ، اصدرت عقوبة جماعية وهي تشارك بشكل فعال في عملية القتل الجماعي والتطهير العرقي. لقد ركزت الزيارة الاولى لبلينكن في المنطقة وزيارة اورسولا فوند دير لاين ، رئيسة مفوضية الاتحاد الاوربي، لاقناع قادة المنطقة على قبول الفلسطين كمهاجرين وهي عملية تطهير عرقي واضحة. عندما فشلت هذه العملية وكل محاولات «الهجرة الطوعية» و « الهجرة الانسانية» الى افريقيا يقومون الان بقطع التمويل لاسباب تافهة جدا وهي عملية تطهير عرقي.

علما، ان القاء نظرة على الانتهاكات والجرائم التي قامت بها قوات عسكرية في مختلف انحاء العالم، لم يترتب عليها عقوبات، من قطع الامدادات والتمويل. فحين قامت القوات الامريكية في اليابان او كوريا الجنوبية باغتصاب امراة او قوات الامم المتحدة في افريقيا بالاعتداء الجنسي على الاطفال لم يتم قطع التمويل لقواتها او قوات حفظ السلام. فلماذا عندما يتعلق الامر باسرائيل، تختلف وتتباين المعايير؟ ان نسبة عالية من قوات الشرطة في كل تلك الدول تشارك في الفساد والجرائم والتجارة بالمخدرات، فلماذا لايقطع التمويل عنها؟ يجدر الاشارة بان الجيش الاسرائيلي وحتى الحكومة الاسرائيلية تعج بالمجرمين الذين تلطخت ايديهم بقتل الابرياء في حين يقوم الغرب بضخ المليارات لتمويل هذا الجيش. ان اي منظمة تشكل من بشر

التتمة ص٣

## بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي حول الحملة العسكرية الأخيرة لأمريكا على العراق وسوريا واليمن

اعلنت القوات الامريكية حملة عسكرية في ليلة الثاني من شباط ٢٠٢٤ عبر القصف الجوي لمقرات المليشيات في سوريا والعراق واليمن تحت ذريعة الانتقام لقتل ثلاثة من عناصرها في قاعدة برج ٢٢ في الأردن قبل اقل من أسبوع.

إن هذه العملية العسكرية للقوات الامريكية هي جزء من تداعيات حرب إسرائيل على سكان غزة التي تحاول القوى الإقليمية والدولية المتورطة في هذه الحرب من إيجاد مكانة لها بعد ان تضع تلك الحرب اوزارها. ليست هذه الضربات ذات أهداف عسكرية وسياسية واضحة ومحددة. لاتهدف الى «استئصال الارهاب» ولا تقليم أظافر التيارات المناوئة لها في المنطقة ولا الى شن حرب بالمعنى الفعلي للكلمة، لإنها لا تستطيع الدخول لمغامرة غير محمودة العواقب، بالأخص ان حكومة بايدن على ابواب انتخابات رئاسية مقبلة بعد أشهر. انها لا تتعدى كونها ضربات لحفظ امريكا لماء وجهها. انها بهدف ان تقول للعالم ان امريكا، وهي قوة عظمى، لم تسكت وقد ردت، لا أكثر.

كما إن الأطراف الأخرى من حوثيين وحزب الله وغيرهم لا يهدفون بضرباتهم الى تغييرٍ في موازين القوى في المنطقة، بل الى البحث عن حصتهم ومكانتهم وكي تحسب لهم القوى العالمية والاقليمية مكاناً في عملية تقاسم كعكة السلطة والثروة والحكم.

لا تمت بأية صلة للحقيقة، ما تقوم به العصابات والمليشيات التابعة للجمهورية الإسلامية في إيران من نشر الفوضى والعبث بأمن وسلامة الجماهير في المنطقة عبر ضرب القواعد الامريكية ومهاجمة الملاحة البحرية بذريعة الدفاع عن أهالي غزة. إن هذه المليشيات ومن ورائها الجمهورية الإسلامية في ايران تخفي وراء يافطة «الدفاع عن سكان غزة» اجنداتها السياسية لترسيخ سلطتها من أجل إدامة نهبها وفسادها وتصفيتها للمعارضين السياسيين، وفي نفس الوقت تؤمن تحقيق الهيمنة الاقتصادية والسياسية على مقدرات جماهير المنطقة.

إن الحزب الشيوعي العمالي العراقي يدين بأشد العبارات بلطجة الولايات المتحدة الامريكية واستعراضها العسكري وحملتها العسكرية، التي تكشف عن غطرستها ونفاقها السياسي حتى في خلق الذرائع التي تبرر بها جرائمها، وهي الانتقام لجنودها الثلاثة، في الوقت الذي قتلت فيه حليفتها إسرائيل أكثر من ٢٦ ألف من الأطفال والنساء والشباب والشيوخ، ووضع مصير ما يقارب ٢ مليون ونصف في مصير مجهول تهددهم كارثة المجاعة والبرد والأمراض.

كما يؤكد الحزب على استحالة الحديث عن أمان واستقرار في المنطقة في ظل وجود القوات العسكرية الامريكية والمليشيات الإجرامية الموالية لإيران وغيرها في المنطقة. يجب اخراج كل هذه القوى فوراً وبدون قيد أو شرط.

**الحزب الشيوعي العمالي العراقي**

**٣-٢-٢٠٢٤**

## بيان رقم (٥) للأحزاب الشيوعية العمالية الثلاثة في المنطقة

**حكومة إسرائيل في محكمة لاهاي بجرم الإبادة الجماعية**

**الصفحة الثانية**

# بيان رقم (٥) للأحزاب الشيوعية العمالية الثلاثة في المنطقة

## حكومة إسرائيل في محكمة لاهاي بجرم الإبادة الجماعية

## البشرية المتمدنة خطوة للأمام

على أثر الشكوى التي قدمتها جنوب أفريقيا لمحكمة لاهاي ضد إسرائيل بسبب ارتكابها جرائم ضد الإنسانية، وضمن رفضها لطلب حكومة إسرائيل الخاص بإغلاق هذا الملف والقضية، وهو ما يعني طرح ملف «الإبادة الجماعية» التي ترتكبها حكومة إسرائيل للتحقيق، أعلنت المحكمة يوم الجمعة المصادف ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٤ قراراتها الأولية بخصوص هذا الملف، وجاء ضمن قرار هذه المحكمة أنَّ: «على إسرائيل أن تستخدم كل إمكاناتها لإيقاف الإبادة الجماعية في غزة وتسهيل إمكانية دخول المساعدات الإنسانية الى غزة بأسرع ما يمكن والامتناع عن التأليب والدعوة المباشرة للإبادة الجماعية أثناء هذه الحرب ومحاسبة الداعين لها. بالإضافة الى ذلك، في غضون شهر من صدور الحكم، على إسرائيل أن تقدم تقرير للمحكمة حول خطواتها الخاصة بتنفيذ الأحكام.

وإن لم تكن محكمة لاهاي قد قررت الإيقاف الفوري لعملية القتل الجماعي لجماهير فلسطين، بيد أن فتح قضية الإبادة الجماعية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد جماهير فلسطين وقرار هذه المحكمة هما انتصاراً عظيماً للبشرية المتمدنة.

إن محكمة لاهاي ليست مركزاً قضائياً بحتاً، بل مركزاً قضائياً-سياسياً تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وان قرارات هذه المحكمة، تاريخياً، هي توليفة من أحكام قضائية في خضم ميزان قوى والأجواء السياسية السائدة على العالم. في هذه المرحلة، إن ضغط الحركة العالمية المدافعة عن جماهير فلسطين والمناهضة للفاشية والنزعة العسكرتارية ،بالإضافة إلى ضغط البشرية المتمدنة من أجل إدانة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل وحلفائها الغربيين، ترك تأثيره على الأجواء السياسية والحكم القضائي لمحكمة لاهاي بالضد من الحكومة الإسرائيلية، إن فتح ملف وقضية حكومة إسرائيل الخاصة بالإبادة الجماعية في فلسطين والخطوات الفورية لمنع إدامة هذه الإبادة، ورغم كل التغطية الدبلوماسية والمحافظة، هي ثمرة ضغط الاحتجاجات اليومية للملايين من أوربا الى آسيا ومن أفريقيا الى أمريكا و.... وثمرة احتجاج مئات الاتحادات والمنظمات العمالية ومئات المؤسسات والمنظمات الإنسانية ضد القتل والقصف والإبادة الجماعية وقطع الماء والكهرباء ومنع الأدوية والوقود وإمكانات المعيشة و....الذي تقوم به حكومة إسرائيل تجاه جماهير فلسطين، ثمرة الاحتجاج على دعم ومساعدات الحكومات الغربية ووسائل إعلامها للحكومة الإسرائيلية. إن فتح ملف الحكومة الإسرائيلية هو هزيمة كبيرة للحكومة العنصرية والفاشية الإسرائيلية وحلفائها الغربيين التي عن طريق إعلانها، خلال كل هذه المدة، الذي تضمن عبارات أن «نقف جنب الى جنب إسرائيل» و «إن تهم الإبادة هي عديمة الأساس» ومساعداتها العسكرية والمالية والسياسية والدعائية الشاملة، فإنها شاركت عملياً في هذه الجرائم. من حق الجماهير المحبة للبشرية والتحررية أن تعلن أن الدور، بعد إسرائيل، سيكون على حكومات أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وجميع السياسيين الرجعيين الذين أعلنوا رسمياً: في خضم عملية الإبادة الجماعية هذه، بالقول: «نصطف مع الحكومة الإسرائيلية». إن أناس وقفوا لحد اليوم بجانب الحكومة الإسرائيلية وجعلوا تلك الإبادة الجماعية أمراً ممكنا، سيصطفون بجوار قادة الحكومة الإسرائيلية والفاشيين الإسرائيليين المنفلتين من أمثال بن غوير للمحاكمة أمام (محكمة) البشرية المتمدنة.

أثمرت أعوام من ضغط البشرية المتمدنة والاحتجاجات المليونية اليومية للجماهير التحررية في أنحاء العالم ضد الحكومة الإسرائيلية وحلفائها، وبالأخص احتجاجات المئة يوم الأخيرة ضد الإبادة الجماعية للحكومة الإسرائيلية ومنع إرسال الأسلحة والإمكانات لهذا البلد وإغلاق الموانئ والمطارات وغيرها بالإضافة إلى الضغط على الحكومات والأمم المتحدة ومحكمة لاهاي لإيقاف مكانة القتل الجماعية الإسرائيلية، وبالرغم من مقاومة كل القوى الرجعية، إلا إنها أعطت ثمرها في المطاف الأخير، وتم فرضها بلسان محكمة لاهاي على الفاشية المنفلتة.

بيّنت الجماهير المحبة للبشر والداعية للعدالة والمناهضة للفاشية، بالإضافة إلى الطبقة العاملة العالمية إنها الداعم والحليف المقتدر لجماهير فلسطين، وهي وحدها نقطة أمل لِلَجم فاشية الحكومة الإسرائيلية، وبينت أن حل القضية الفلسطينية يقع على عاتقها كلياً. وإن قوة وقدرة الحركة العالمية للدفاع العالمي عن جماهير فلسطين هي أعظم وأكبر من أن تتمكن الحكومات الغربية والحكومات الرجعية للمنطقة والحكومة العنصرية والصهيونية لإسرائيل أن تتلاعب بها عبر الضغط على محكمة لاهاي. إنها قوة إنسانية عظيمة؛ وكانت حائلاً أمام إغلاق ملف الإبادة الجماعية في محكمة لاهاي، وفرضت التراجع على ضغوطات إسرائيل وحلفائها. وتحت ضغط هذه الحركة اليوم، فان ملف مساهمة رؤساء أمريكا وكندا وبريطانيا في ملف جرائم الحرب هي تحت دراسة وتقصي محاكم هذه البلدان.

وتحت ضغط الرأي العام، لم يكن هناك مناص لقادة الحكومات الغربية من الإعلان المرائي عن «احترام حكم المحكمة». ولكن بعد يوم واحد بالضبط من حكم المحكمة، واستناداً الى حجة ادعاء إسرائيل الخاصة بـ "تعاون ١٢ موظف من وكالة «الأونروا»، وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، (من بين ١٣ ألف عامل في هذه المؤسسة) مع حماس في ٧ تشرين الأول وطلب الحكومة الإسرائيلية بإيقاف دعم هذه المؤسسة، علّقت أمريكا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا وفنلندا وأستراليا وهولندا وسويسرا واليابان مساعداتها لوكالة الإغاثة العالمية. لم تنتظر الحكومات الغربية «المتمدنة» حتى يوماً واحداً لجواب حكم المحكمة، محكمة لاهاي، المستند الى ضمان إيصال المساعدات الى جماهير فلسطين. إن هذه في أوضاع لم يتم فيها إثبات أي جرم، ولا هناك أي وثيقة يمكن الاستناد إليها، ولم يجري أي تحقيق لإثبات ادعاء إسرائيل هذا. إن هذا هو انتقام قادة «العالم المتمدن» من جماهير فلسطين والملايين المحتجة من أجل حرية هذه الجماهير. إن هذه عقوبة جماعية وإصدار حكم الموت البطيء على أكثر من مليوني متشرد، علماً إن هدف هذه الوكالة هو إنقاذ هؤلاء الناس من الجوع والموت. إن فرض المقاطعة على أكثر من مليونين إنسان، بالضبط في أوضاع يهددهم الجوع والمرض والبرد، هو ليس دعماً ومشاركة في إبادة، وإنما مشاركة صريحة ومباشرة بإبادة جماهير فلسطين.

ليس ثمة مرحلة بقدر اليوم يتكشف فيه الوجه القبيح لـ "العالم الحر» ورياءه في «الدفاع» عن حق الحياة والقيم الإنسانية ومحبة الأنسان. وحتى إن «حقوق البشر» عندهم هي مفضوحة ومبعث على الاشمئزاز أمام أنظار العالم بقدر اليوم. ليس ثمة درجة أو أبعاد لجريمة وبربرية «الديمقراطية الغربية» بحيث تفاجئ الجماهير المتمدنة والداعية للعدالة في العالم. تخطى «العالم المتمدن» مجمل حدود الوحشية والجريمة والرياء والسقوط الأخلاقي والأيديولوجي والسياسي.

نطالب نحن الأحزاب الشيوعية-العمالية في المنطقة مع الاتحادات والمنظمات العمالية والأحزاب والمنظمات التقدمية والمؤسسات المحبة للإنسان والتحررية والجماهير المتمدنة في العالم بإجراء الخطوات الفورية التالية:

١- إيقاف الحرب والإنهاء الفوري لقصف قطاع غزة!

٢- الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي على جماهير غزة وإنهاء إيقاف مساعدات الدول الغربية لوكالة غوث اللاجئين!

٣- الإرسال الفوري للمساعدات الدوائية والطبية والغذائية و. غيرها الى قطاع غزة!

٤- الإنهاء الفوري للعسكرتاريا في المنطقة وخروج الأساطيل الأمريكية والقوى العسكرية للدول الغربية من المنطقة!

٥- مغادرة إسرائيل الفورية للمناطق المحتلة وعودة جماهير فلسطين الى محل عملها ومعيشتها ووضع حد لأي شكل من التهديد عليها!

٦- إلغاء عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة حتى إعلان حكم محكمة لاهاي فيما يخص ملف الإبادة الجماعية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد جماهير فلسطين!

٧- قطع الصلات الدبلوماسية مع الحكومة الإسرائيلية حتى إعلان حكم محكمة لاهاي فيما يخص قضية الإبادة الجماعية.

٨- حضر إرسال أي من أنواع الأسلحة والمساعدات العسكرية الى إسرائيل. اعتبار أي نوع من المساعدة العسكرية لإسرائيل جرماً.

إن ضمانة أي درجة من التقدم وفرض أي قسم من هذه المطالب هو الحضور المقتدر للطبقة العاملة والاحتجاجات العمالية وحضور الجماهير المتمدنة وممارسة الضغط على الحكومات الغربية والمدافعين عن إسرائيل. كشفت هذه المرحلة أن الأمم المتحدة ومحكمة لاهاي و»الاتفاقيات» و»القوانين الدولية»، لا بالنسبة لحكومة إسرائيل فحسب، بل للحكومات الغربية كذلك، فاقدة لأي مشروعية فقط حين يتعلق الأمر بمصالحهم. إن الرجعية العالمية والمخططين الإقليميين هم المسببين الأساسيين للإجرام والوحشية المفروضة خلال ٧٥ سنة على جماهير فلسطين.

نوجه النداء للطبقة العاملة العالمية وللاتحادات والمنظمات العمالية والأحزاب والمنظمات اليسارية والتقدمية والجماهير المتمدنة لمواصلة السعي من أجل تحقيق هذه الخطوات وإنهاء إبادة جماهير فلسطين وحقها المشروع في التمتع ببلد مستقل وحياة حرة وآمنة.

**الحزب الشيوعي العمالي العراقي**

**الحزب الشيوعي العمالي في كردستان**

**الحزب الحكمتي (الخط الرسمي)**

**٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤**

## الحقوق العالمية و الشاملة للإنسان

(في ظل الهجمة الواسعة على الحريات والحقوق التي تمارسها السلطة المليشياتية الاسلامية على المجتمع، فان اعادة نشر هذه الوثيقة اليوم يتمتع بضرورة جدية للتعريف برؤية الحزب للحقوق والحريات في المجتمع، ولهذا ارتأينا إعادة نشرها-الى الامام)

المقدمة

ينبغي أن يؤمن المجتمع حرية الإنسان. والحرية تعني التحرر من القمع والكبت السياسي، التحرر من القسر والخضوع الاقتصادي، التحرر من العبودية الفكرية، الحرية في تجربة الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية، الحرية في ازدهار ملكات الخلق والإبداع البشرية والحرية في تجربة الجوانب العظيمة للعواطف الإنسانية.

وعلى المجتمع أن يكون ضامناً للمساواة بين البشر. فالمساواة لا تعني المساواة أمام القانون فقط، بل وكذلك المساواة في التمتع بالإمكانات والخيرات المادية والمعنوية للمجتمع. المساواة في كرامة وقيمة كل البشر أمام المجتمع.

غير أن الأغلبية الساحقة من جماهير العالم لا تتمتع بالحرية ولا بالإمكانات والخيرات المادية والمعنوية للمجتمع تلك التي تخلقها بنفسها. فمقدرات الحياة المادية والمعنوية للبشر أسيرة الإنتاج من اجل الربح. ويشكل الاستغلال والإخضاع الاقتصادي لجموع البشرية الغفيرة، القانون السائد على العالم. حيث أن هدف الإنتاج هو الربح، وان المحافظة على القدرة في تحقيق الربح من خلال استغلال مئات الملايين من الناس هو منطق النظام الرأسمالي. ويشكل الفقر والحرمان، التمييز وانعدام المساواة، القمع والاضطهاد السياسي، الجهل والخرافة والتخلف الثقافي، البطالة، انعدام السكن، غياب الأمن الاقتصادي والسياسي، الفساد والجريمة، تشكل جميعاً المصائب والحرمان التي يعاد إنتاجها يومياً في قلب الرأسمالية المعاصرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام.

وتتمثل الحرية، من وجهة نظر البرجوازية، بالدرجة الأساس، في حرية المستغِل في أن يستغِل وحرية المُستغَل في أن يُستَغَلْ. وحين تطرح هناك أيضاً قضية حقوق الإنسان، فإنها في افضل الأحوال تُصَوَّر كحقوق سياسية مشروطة ومحدودة لا يمكن حتى لمعظم المشمولين بها الاستفادة منها. فالحرية والمساواة تتناقض وتتضاد مع الخضوع الاقتصادي. وليس بوسع حقوق الإنسان الرأسمالية، مع التزامها الصمت تجاه هذه الحقيقة، أن تلبي حاجات الإنسان. ولا يؤمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حرية البشر ومساواتهم. فهو أداة للحيلولة دون جموح وانتفاض الجماهير التحررية والداعية للمساواة. ووسيلة للحيلولة دون جذب أنظار الجماهير والمفكرين والشخصيات التحررية الى الجوانب الأعمق لحقوق البشر وإدراك تناقض حقوق الإنسان وتضادها مع جوهر النظام الرأسمالي.

إن الحزب الشيوعي العمالي العراقي يطرح بإقرار وإعلان بيان الحقوق العالمية والشاملة للإنسان تصوراً جلياً لأسس حقوق الإنسان. ويعتبر الحزب الشيوعي العمالي العراقي هذه الحقوق حقوقاً لكل البشر في أية بقعة من العالم ويناضل من أجل تحقيقها.

والآن إذ يمر المجتمع العراقي بمرحلة صعبة ومليئة بالتغييرات. فقد ساد المجتمع سيناريو اسود، وراحت تحكمه قوانين الغاب. وتتعرض في خضم هذه الأوضاع كافة حقوق الإنسان الأساسية الى هجمة شرسة. وتداهم الإنسان نفسه مخاطر محدقة دوماً. وبعد انتهاء خمسة وثلاثين عاماً من السلطة القمعية والدموية للنظام البعثي ودستوره وقوانينه المعادية للإنسان، فان السلطة السياسية ودستور وقوانين العراق بصدد إعادة الصياغة من جديد. ولهذا، يتمتع إعلان حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن التنصل عنها بأهمية خاصة وكبيرة في أوضاع العراق الراهنة، وهي وثيقة مهمة لتقوية نضال الجماهير التحررية والحزب الشيوعي العمالي من اجل إنهاء هذه الأوضاع وإرساء دولة ونظام حكم تؤمن فيه الحرية والمساواة على أعلى المستويات الفردية والجمعية.

ويعلن الحزب الشيوعي العمالي العراقي انه يعتبر مواد حقوق الإنسان العالمية والشاملة حقوقاً مسلماً بها للجماهير، ويعلن انه مع استلام السلطة السياسية وإعلان الجمهورية الاشتراكية يضع كافة هذه الحقوق بوصفها أساساً لقوانين وسياسات المجتمع.

كما يدعو الحزب الشيوعي العمالي كافة الأحزاب السياسية

التتمة ص الأخيرة

## حربان في آن واحد على...

**نادية محمود**

سيكون فيها من ينخرط في الجريمة ولكن لا يتم قطع التمويل عنها. ان من يعمل في الانروا لم ياتوا من كوكب اخر، بل هم فلسطينين يعانون من بطش الاحتلال، فليس بامر غريب ان ينتمي بعضهم الى منظمات يمينية مثل حماس التي تتغذى على جرائم الاحتلال الاسرائيلي.

بهذه العقوبات الجماعية، تظهر اسرائيل، والدول الداعمة لها، كأنها لم تعاقب الشعب الفلسطيني في غزة وللشهر الرابع على التوالي على عمل حماس في يوم ٧ اكتوبر عبر القتل المنظم اليومي وعبر الابادة الجماعية التي سقط الالاف من ضحاياها، لتبدأ استراتيجية جديدة لمعاقبة وتجويع شعب باكمله.

وكأن كل تلك الدول السبعة عشر- وتلك التي تنتظر حتى انتهاء نتائج التحقيق- لم تكتف بالقبول باعمال الابادة وبقتل وتيتيم الاطفال وترمل النساء التي سببتها الابادة الجماعية على سكان غزة، حيث فقدت الاسر النازحة، احبائها، وبيوتها وعملها، لتتحول الى مخيمات النزوح تكافح كل ساعة من اجل البقاء في اوضاع البرد والتشرد وقلة الطعام، بل تذهب الى تجفيف مصادر الطعام والدواء التي تقدمها هذه المنظمة الى الفلسطينين في غزة. انهم شركاء في عملية القتل المنظم للفلسطينين في غزة.

بغض النظر عن نتائج التحقيق، فان قرار قطع التمويل عن الاونروا يعني القضاء على المصدر الوحيد والذي يزود اكثر من ١,٧ مليون شخص اي اكثر من ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني في غزة، والذين يعيشون في الخيام او في مبان مهجورة في محافظة رفح الجنوبية، بعد ان اضطروا إلى الفرار والنزوح بسبب القصف والقتال في شمال غزة ووسطها. فبدلا من تسهيل وصول المساعدات، نظرا لتدهور الاوضاع وخاصة في فصل الشتاء، وتماشيا مع توصيات مقررات محكمة العدل الدولية، تتم معاقبة شعب باكمله بجريرة عمل افراد.

انها ابادة وحصار اقتصادي في ان واحد.

تملك الولايات المتحدة، ومن لف لفها من الدول الغربية من بريطانيا، والمانيا، وفرنسا، تاريخ حافل بالاجرام الحقيقي عبر فرض الحصار الاقتصادي، وقد شهدنا في العراق نتائج تلك السياسات بمقتل الاطفال والشيوخ والمرضى الذين لم يجدوا العلاج والدواء، والذي ادى الى اكثر المآسي انسانية في العراق.

يصدع الاعلام الغربي ادمغتنا بان هنالك كره للغرب في هذه المنطقة، وهو نتيجة تزمت الاخرين وكرهم لنمط الحياة الغربية وقيم الغرب!. ان كل هذه الادعاءات تجافي الحقيقة، فهذه الكراهية نابعة من الاعمال الاجرامية التي تقوم بها هذه الدول تجاه الابرياء العزل في هذه المنطقة.

ان رياء ونفاق الغرب ليس له حدود. فعندما يقوم الاوكرانيون بالاغتيالات ومهاجمة المدنين والمنشئات المدنية يهلهل لها الغرب، يدعمها ويعتبرها اعمال مشروعة ولكن ان تصدر نفس الاعمال بل حتى المقاومة المسلحة التي تعتبر حق مشروع ضد الاحتلال من افراد فلسطينين هي كافية لفرض المجاعة على شعب باكمله وقتله.

ولكن يجب ان يكون واضحا، لقد خسرت اسرائيل عالميا، ولازالت خساراتها تتوالى سياسيا، حيث الدعم العالمي لحقوق الشعب الفلسطيني، وما قرارات محكمة العدل الدولية المساندة لحقوق الفلسطينين، وان كانت غير كاملة ووافية، الا انها ادانة من قبل هذه المنظمة الدولية لاعمال اسرائيل.

يجب انهاء وحشية دولة اسرائيل، والدفاع عن حقوق الفلسطينين، والتنديد بوقف المساعدات الانسانية او قطع التمويل على منظمة الاونروا من اجل سد الحاجات الملحة للفلسطينيين والتي لا يمكن تأجيلها باي شكل من الاشكال.

يجب فضح حكومات هذه الدول على كل هذا النفاق وفرض المجاعة على شعب باكمله اجبر افراده على العيش كلاجئين في مخيمات تفتقد اي ابسط مقومات الحياة. يجب ممارسة الضغط على الانظمة في المنطقة لتعويض الاموال التي قامت الدول الغربية بوقفها من اجل تمكين الاونروا للقيام بوظائفها التي هي حياتية.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

## الحقوق العالمية و الشاملة ...

وكافة الجماهير في العراق والعالم الى الدعم الجدي لهذا البيان.

بيان الحقوق العالمية والشاملة للإنسان

إن المواد التالية هي الحقوق العالمية والبديهية للإنسان. وليس بوسع أي قانون، وسياسة وقرارات في المجتمع نقض الحقوق المذكورة في هذا البيان وفقراته. ولا يمكن حرمان أي إنسان أو مجموعة ما في المجتمع من أي من حقوق هذه الوثيقة أو ممارسة التمييز بحقها. وتعتبر الدولة ومؤسسات إدارة المجتمع مسؤولة عن ضمان تطبيق حقوق هذا البيان وبنوده.

١- الحياة هي الحق الأكثر أساسية للإنسان. يصان جسد الأفراد وروحهم من أي نوع من أنواع التطاول.

٢- يمنع استغلال الإنسان. يمنع العمل المأجور الذي يمثل أساس استغلال الإنسان في العالم المعاصر، وكذلك يمنع أي شكل من أشكال الإخضاع، العبودية والعمل الإجباري تحت أي غطاء أو تبرير.

٣- العمل نشاط حر وخلاق للإنسان. لكل إنسان الحق في تطوير إبداعاته الفكرية والعملية واستخدامها.

٤- بوسع كل شخص التمتع بالخيرات المادية والمعنوية الموجودة في المجتمع، بغض النظر عن دوره في الإنتاج. ولكل البشر الحق المتساوي في التمتع بالخيرات والمنتجات المادية والمعنوية الموجودة في المجتمع.

٥- لكل إنسان الحق في التمتع بوقت الفراغ و الراحة، الترفيه والأمن والاستقرار. ولكل شخص حق التمتع بمسكن مناسب ومستلزمات حياة عادية ومناسبة في المجتمع المعاصر.

٦- لكل طفل الحق في حياة سعيدة وآمنة وخلاقة. وعلى المجتمع تأمين رفاه وسعادة كل طفل، بغض النظر عن وضعه الأسري. وينبغي أن يتمتع كافة الأطفال والفتوة بمعايير ومقاييس موحدة من الرفاه وإمكانات النمو المادي، وفي أرقى مستوياتها الممكنة.

٧- لكل شخص الحرية غير المقيدة وغير المشروطة في اختيار أية عقيدة والتعبير عنها بصورة مكتوبة، شفهية، وفنية أو بأي شكل آخر سواء بصورة فردية أو جماعية. إن نقد أي شيء ونقد كافة الجوانب السياسية، الثقافية والأخلاقية والأيديولوجية للمجتمع وكذلك الاحتجاج والإضراب بصورة فردية أو جماعية حق غير مقيد وغير مشروط لكل فرد. بوسع كل فرد تأسيس أي حزب أو منظمة أو الانضمام الى مثل هذه المؤسسات.

٨- التمتع بالكرامة والشخصية هي حق لكل إنسان. يمنع أي شكل من أشكال الافتراء وهتك كرامة الإنسان. يمنع أي شكل من أشكال الدعاية للكره أو التعالي الديني، القومي، العرقي والجنسي.

٩- يمنع تفتيش العقائد وفرض العقائد. لكل شخص الحرية في لزوم الصمت حول وجهات نظره واعتقاداته الشخصية. يمنع أي شكل من أشكال التحريض والتهديد ضد تعبير الأفراد الحر عن وجهات نظرهم.

١٠- المشاركة المباشرة والمستمرة في شؤون السلطة حق لكل فرد. ينبغي أن تكون المناصب والمؤسسات الحكومية والهيئات الإدارية منتخبة من القمة الى القاعدة من قبل الجماهير. وللجماهير الحق في انتخاب وعزل كافة المراجع والمناصب السياسية والإدارية في البلد. يتمتع كل الأفراد البالغين بحق متكافئ ومتساوي في التصويت ومن حقهم الترشيح في الانتخابات لأية مؤسسة أو هيئة تمثيلية أو شغل أي موقع ومنصب.

١١- لا تتمتع الدولة والمؤسسات الإدارية أو المناصب المختلفة بحد ذاتها بأي حق تجاه الجماهير، سواء بصورة فردية أو جماعية، إلا إذا كانت الجماهير قد منحتها حقاً بشكل صريح.

١٢- ينبغي أن تكون الدولة والنظام الإداري للمجتمع غير دينيين وغير قوميين بصورة تامة. يمنع أي شكل من أشكال دعم الدولة لإشاعة أي دين أو إضفاء أي مضمون أو الاعتماد على أية قاعدة دينية، قومية أو أثنية في صياغة القوانين. يمنع كل شكل من أشكال العودة الى دين وقومية الأفراد في القوانين والأوراق الثبوتية والإدارية ذات الصلة.

١٣- الحرية غير المقيدة وغير المشروطة للتدين أو عدم التدين. يفصل الدين عن الدولة والتربية والتعليم. يُمنع ممارسة أي شكل من أشكال القسر البدني والروحي لاعتناق الدين. إن اختيار الدين أو عدم اختياره هو شان من شؤون البالغين. ينبغي حماية الأطفال والفتيان من أي شكل من أشكال التطاول المادي والروحي للدين والمؤسسات الدينية. يمنع جذب الأفراد غير البالغين وضمهم الى الفرق الدينية والمراسم والأماكن الدينية. يمنع تدريس الدروس الدينية، الأحكام الدينية والتفاسير الدينية للمواضيع في المدارس والمؤسسات التعليمية.

١٤- يمنع تحديد دين رسمي ولغة رسمية بصورة قسرية.

١٥- السلامة هي حق لكل فرد. ولكل إنسان الحق في أن يتمتع بمجمل إمكانيات المجتمع المعاصر لصيانة نفسه من الصدمات والأمراض والاستفادة من الإمكانات الصحية والعلاجية في المجتمع.

١٦- إن التمتع بمحيط بيئي سليم وآمن هو حق لكل إنسان

١٧- المعاشرة والحياة الاجتماعية هما حق لكل إنسان. منع أي شكل من أشكال الفصل وحرمان الأفراد من المحيط الاجتماعي ومعاشرة الآخرين.

١٨- التقصي والاطلاع على الحقائق المتعلقة بمجمل جوانب الحياة الاجتماعية هي حق لكل شخص. منع الرقابة والتحكم بالمعلومات التي هي في متناول المواطنين.

١٩- التعلم هو حق لكل فرد. ومن حق كل شخص التمتع بإمكانات المجتمع المعاصر لتطوير معارفه وتخصصه أو الاطلاع على المكاسب الفكرية والعملية للبشرية المعاصرة له. إمكانية التمتع بمجمل الإمكانات التعليمية الموجودة في المجتمع والاستفادة منها هو حق لكل شخص.

٢٠- لكل شخص مسن الحق بحياة مرفهة، خلاقة وآمنة. ولكل شخص الحق في التمتع أثناء شيخوخته بأفضل الإمكانات الحياتية، العلاجية والصحية بغض النظر عن مكانته المادية. تأمين هذه الحقوق للمسنين هو وظيفة المجتمع.

٢١- الحرية غير المقيدة وغير المشروطة في السكن، السفر والانتقال هي حق للأفراد الكبار. ولكل شخص الحق غير المقيد وغير المشروط في السفر الى أي بلد أو الإقامة في أي بلد يشاء.

٢٢- بوسع كل شخص يقبل الإلتزامات الحقوقية للمواطنة، أن يكون مواطناً في المجتمع.

٢٣- تُصان الحياة الخاصة للأفراد، محل معيشة الفرد، رسائله ومراسلاته ومكالماته من أي نوع من أنواع التدخل من قبل أي مرجع كان.

٢٤- لكل شخص الحرية غير المقيدة وغير المشروطة في اختيار الملبس. يُمنع أي شكل من أشكال فرض الشروط الرسمية أو الضمنية على ملبس الجماهير، نساء أو رجال كانت، في الأماكن العامة.

٢٥- يحق لكل شخص الامتناع عن المشاركة في الحرب أو أية نشاطات عسكرية تتعارض مع مبادئه ومعتقداته.

٢٦- إقامة العلاقة الجنسية الحرة والطوعية حق بديهي لا يمكن إنكاره لكل الذين بلغوا سن البلوغ الجنسي القانونية. العلاقات الجنسية الطوعية للأفراد البالغين مع بعضهم البعض هي شأن خاص بهم وليس من حق أي شخص أو أي سلطة البحث بصددها أو التدخل فيها أو إعلانها على الملئ.

٢٧- تُمنع العلاقة الجنسية للكبار (الذين تعدوا السن القانوني للبلوغ) مع الأفراد الذين هم تحت السن القانوني، حتى ولو تمت برضاهم.

٢٨- القضاة، المحاكم والنظام القضائي مستقلة من الناحية الحقوقية. انتخاب وعزل القضاة وسائر المراجع القضائية هو حق الجماهير.

٢٩- يُمنع تشكيل المحاكم الخاصة. يجب عقد جميع المحاكمات بصورة علنية.

٣٠- جميع الأفراد متساوون أمام القانون. ليس لأي مسؤول أو فرد حصانة قانونية. لكل شخص الحق غير المقيد وغير المشروط في إقامة دعوى ضد أي مسؤول حكومي في محكمة عادية.

٣١- لكل شخص الحق في التحفظ في الشهادة ضد نفسه أو الاعتراف.

٣٢- المبدأ في جميع المحاكمات هو براءة المتهم. إن التمتع بإمكانية التحقيق والمحاكمة العادلة هو حق كل فرد. يمنع منعاً باتاً ممارسة أي نوع من أنواع التعذيب، التخويف، الإهانة وممارسة الضغوطات الفكرية والنفسية على الأفراد المحتجزين، المتهمين والمحكومين ويعتبر الشروع بذلك جرماً جنائياً. يُمنع انتزاع الاعتراف عبر الترهيب والترغيب.

٣٣- تمنع عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد أو أي شكل من أشكال العقوبات التي تتضمن مساً بجسم الأفراد تحت أي ظرف كان.

**الحزب الشيوعي العمالي العراقي**

**آذار ٢٠٠٤**